



الحق السويدي في وصول الجمهور الى الطبيعة يمنح الناس حرية التجول في الريف.

المجتمع:

الانفتاح والشفافية - مكونات أساسيان ضمن النظام الديمقراطي السويدي

السويد مجتمع حر ومنفتح. ويحق لشعبها المشاركة في التظاهرات كما يتمتع بحرية التعبير وحرية الصحافة وتتوفر للمواطنين الفرصة للتنقل بحرية في المناطق الطبيعية كما أن لهم الحق في انتقاد من هم في السلطة. يرتبط الانفتاح أيضاً بنشر المساواة بين أفراد المجتمع.

ضد حرية الصحافة أو التعبير، يتولى مكتب قاضي القضاة التعامل مع القضية. وقاضي القضاة هو موظف بالخدمة المدنية ليس له أي توجه سياسي ومُعَيَّن من قبل الحكومة.

المراقبة العامة

يعني مبدأ حرية المعلومات إمكانية وصول الجمهور العام ووسائل الإعلام إلى السجلات الرسمية. حيث يقدم ذلك للمواطنين السويديين صورة واضحة عن الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة والسلطات المحلية. والمراقبة هي أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، كما تساعد الشفافية في الحد من مخاطر إساءة استغلال السلطة. ويعني الوصول إلى السجلات الرسمية أيضاً أن العاملين بالمجتمع المدني وغيرهم من الموظفين الحكوميين يتمتعون

للمساءلة إلى جانب إتاحة الحصول على جميع المعلومات بحرية. ويتم الحفاظ على سرية هوية المصادر التي تزود الناشرين أو المحررين أو وكالات الأنباء بالمعلومات، فضلاً عن عدم إرغام الصحفيين على الإفلاق على الكشف عن مصادر معلوماتهم. تم تمرير قانون حرية التعبير في عام 1991 لتمتد هذه الحماية لتشمل وسائل الإعلام غير المطبوعة، مثل التلفزيون والأفلام والراديو. ويهدف القانون إلى ضمان حرية تبادل الآراء والمعلومات والإبداع الفني.

يبدأ حق التعبير عن الرأي لا بد وأن ينطوي على مسؤوليات. فإذا أسئ استخدام حرية الكلام، ربما يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالآخرين أو يُحرّض على التمييز أو العنف، أو تكون له عواقب وخيمة على الفرد أو المجتمع. وفي حالة الاشتباه بوقوع جريمة

يقوم الدستور السويدي على أربعة قوانين رئيسية: قانون شكل الحكم، قانون حرية الصحافة، القانون الأساسي لحرية التعبير، وقانون توارث إعتلاء العرش. ولهذه القوانين الأربعة الأولوية على جميع القوانين الأخرى. ويكفل الدستور لجميع المواطنين الحق في حرية الوصول إلى المعلومات واستخدامها، وتنظيم التظاهرات، وتكوين الأحزاب السياسية وممارسة الشعائر الدينية.

حرية الصحافة

في عام 1766، أصبحت السويد الدولة الأولى على مستوى العالم التي تسمح بحرية الصحافة. وتعتمد حرية الصحافة على حرية التعبير والكلام - وهي مبادئ محورية في أغلب الأنظمة الديمقراطية. توجب القوانين إخضاع من هم في السلطة

تعرف على المزيد

إعانات الصحافة

تقدم حكومة السويد إعانات للصحافة خالصة الضرائب منذ أوائل سبعينات القرن الماضي لدعم الصحف المنافسة لمنشورات أخرى تحظى بنسب توزيع أعلى. وهي طريقة لتشجيع التنوع وضمان الحصول على أكثر من جانب للأخبار.

الصحف مقابل الإنترنت

كما الحال في العديد من الدول الأخرى، تفقد الصحف المطبوعة المُباعة بريقها بالنسبة للقراء في السويد لصالح الصحف اليومية والإلكترونية. في عام 2012، كان هناك ما يقرب من 2.8 مليون صحيفة مُباعة، وحوالي مليون صحيفة مجانية تُطبع يوميًا في السويد. وخلال أيام الأسبوع، يقرأ 64 في المائة من السكان في السويد صحيفة صباحية. ويمكن قراءة أغلب الصحف الصباحية المُباعة والبالغ عددها 170 صحيفة في السويد عبر الإنترنت. ويقول أربعة وثلاثون في المائة من السويديون بأنهم يزورون موقعًا إخباريًا يوميًا.



الصورة: MONA LOOSE / IMAGEBANK SWEDEN.SE

ثلث سگان السويد يطالعون الاخبار عن طريق الانترنت.

التلفزيون والراديو المستقل

من خلال التلفزيون السويدي (SVT) والراديو السويدي (SR) اللذين يقدمان خدمات البث العامة، يتاح لجميع المواطنين الوصول إلى نطاق واسع من البرامج التي لا تتخللها إعلانات. وتدار العمليات بشكل مستقل عن الحكومة السويدية وغيرها من المصالح الاقتصادية والسياسية. وهناك أيضًا العديد من القنوات وخدمات البث التجارية.



الصورة: LOLA AKINMADE ÅKERSTRÖM

حقوق الأقليات مُصانة. القوانين واللوائح السويدية قد لا تؤدي إلى حرمان أي شخص بسبب لئتمائه إلى أقلية.

الجميع متساوون

في السويد، يتم العمل بثلاثة قوانين أساسية تكفل الحماية لحقوق الإنسان: قانون أدوات الحكم، قانون حرية الصحافة، والقانون الأساسي لحرية التعبير. ويجب ممارسة مهام السلطة العامة على أساس المساواة بين الجميع وبما يحقق حرية وكرامة الفرد. ويتعين على السلطات العامة بوجه خاص توفير الحق في العمل والسكن والتعليم، إلى جانب تعزيز الرعاية الاجتماعية والأمن والبيئة الصالحة لحياة المواطنين. ولا يتعين سن أي قوانين أو لوائح من شأنها حرمان أي مواطن من حقوقه بسبب انتمائه إلى أقلية فيما يتعلق بالجنس أو هوية التحوّل الجنسي أو الأصل العرقي أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو العمر. ■

بحرية إبلاغ وسائل الإعلام أو الأجنبي بالمعلومات. وفي أحوال معينة، يمكن الاحتفاظ بسرية الوثائق إذا كانت تُعنى بقضايا الأمن القومي؛ علاقة السويد بدولة أو منظمة دولية أخرى؛ السياسة القومية المالية أو النقدية أو الخاصة بالعملة؛ عمليات الفحص والمراقبة وغيرها من العمليات الإشرافية من قبل السلطات العامة؛ منع وقوع الجرائم أو تعرّض مرتكبها للمحاكم؛ المصالح الاقتصادية للجمهور العام؛ حماية الوضع الشخصي والمالي للأفراد الخواص؛ وحماية السلالات الحيوانية أو النباتية. وبحلول الأول من يناير 2014، ربما تكون المعلومات ذات الصلة بالتعاون في الاتحاد الأوروبي أيضًا سرية.

مواصلة النضال من أجل حقوق الإنسان

تعتبر حقوق الإنسان مُكوّنًا جوهريًا في جميع مناحي السياسة الخارجية في السويد: وهي الأمن والتنمية والهجرة والسياسة البيئية والتجارية.

- تعزيز حرية التعبير. تؤمن السويد بأن حرية التعبير ضرورة أخلاقية وأداة عملية للنضال من أجل حقوق الإنسان.
- إلغاء عقوبة الإعدام. تسعى السويد والاتحاد الأوروبي من زمن بعيد لإلغاء عقوبة الإعدام إذا كانت تتعارض مع حقوق الإنسان.
- مكافحة التعذيب. تلقي الحكومة السويدية الضوء على مثل هذا الانتهاك في حالة وقوعه وتقديم الدعم للمنظمات التي تقدم العون لضحايا التعذيب.
- مكافحة حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي. تدعم السويد منذ عهد مضى قرار الأمم المتحدة الصادر بخصوص الإعدامات بإجراءات
- ولقد تم تضمين الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في القانون السويدي منذ عام 1995. كما وقّعت السويد وصدّقت على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمجلس الأوروبي. وقد حددت الحكومة ثمانية مجالات ضمن جهودها الرامية لدعم حقوق الإنسان في السياسة الخارجية السويدية ووضعتها على رأس أولوياتها:
- تعزيز الديمقراطية. لا يزال الملايين يربزون تحت نير أنظمة الحكم الديكتاتورية. وتتجه الحكومة نحو تعزيز الرأي العام بما يخدم الديمقراطية، ودعم عمل المنظمات غير الحكومية وبناء علاقات أفضل مع الدول الديمقراطية.

تعرف على المزيد

النشر الأكاديمي الإلكتروني

يعزز برنامج OpenAccess أقصى قدرات الوصول إلى نتائج أعمال الباحثين والمعلمين والطلاب والاطلاع عليها بدعم النشر الإلكتروني لها في مؤسسات التعليم العالي بالسويد.

www.kb.se/OpenAccess

حق التظاهر

يكفل الدستور السويدي حق المواطنين في التعبير عن آرائهم بشكل جماعي من خلال التظاهرات العامة. بيد أنه ربما يُقيد القانون هذه الحريات إذا كانت تهدد الأمن القومي على سبيل المثال.

موجزة وخارج نطاق القضاء والتعسفية، وتتعد بمواصلة العمل لتوجيه الانتباه الدولي لمثل هذه القضايا.

- حماية سيادة القانون. تعزز السويد مبادئ سيادة القانون عبر منظمات مثل الأمر المتحدة والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخلال محادثتها مع الدول الأخرى.
- حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. تبذل السويد جهودًا حثيثة نحو احترام جميع الدول، الصغيرة والكبيرة، للقانون الدولي.
- مكافحة التمييز. في العديد من الدول تفتقر مجموعات كبيرة من الناس إلى مبدأ المساواة في المعاملة. وتسعى الحكومة السويدية إلى توجيه الانتباه على وجه الخصوص نحو حقوق النساء والأطفال وأصحاب الإعاقات.



الصورة: FREDRIK SWEGER/JOHNER

السويد تدعم الأمم المتحدة في قضايا مثل حماية سيادة القانون.

الانفتاح على الإنترنت

تتسم السويد بأعلى مستويات استخدام شبكة الإنترنت من بين دول الاتحاد الأوروبي. فمن بين تعداد سكانها البالغ 9.9 مليون نسمة، يمتلك 93 في المائة من السكان إمكانية الاتصال بالإنترنت في منازلهم.



الصورة: TOMAS ONEBORG / SYD / SCANPIX

يستطيع الناس التعبير عن آرائهم بواسطة التظاهرات.

حرية الصحافة

في التصنيف السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» عن حرية الصحافة لسنة 2016 حصلت السويد على المركز الثامن. ويعتمد التصنيف على درجة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون والمنظمات الإخبارية في كل دولة، والجهود المبذولة من قبل السلطات للحفاظ على هذه الحريات.

الطبيعة للجميع

يعطي القانون السويدي الخاص بحق الجماهير في الوصول (Allemansrätten) للمواطنين إلى حرية التجول في المناطق الريفية، طالما توخوا العناية الواجبة تجاه الطبيعة والحيوانات وأبدوا التزامهم تجاه ملاك الأراضي وغيرهم. تُلخص الوكالة السويدية الوطنية لحماية البيئة ذلك في عبارة واحدة وهي: «عدم الإزعاج - عدم التدمير».



الصورة: ULF HUETT / IMAGEBANK.SWEDEN.SE

وسائل الاعلام الاجتماعية جزء من الحياة اليومية للكثير من السويديين.

والموسيقى والأفلام والبرامج. ويبدو أن الخلافات التي علت أصواتها منذ عدة سنوات ماضية حول القرصنة قد هدأت بعض الشيء، ويرجع جزء من ذلك إلى طرح منتجات ناجحة وظهور شركات توفر بدائل قانونية لبث الموسيقى والفيديو.

وسائل الإعلام الاجتماعية في السويد

أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من السويديين. حيث يستخدم أربعة وستون في المائة من السكان خدمة واحدة على الأقل للتواصل الاجتماعي. ويوجد بالسويد حوالي 475.000 مُعَرِّد على تويتر وأكثر من 4.5 مليون حساب على فيسبوك.

أكثر من 92 في المائة من الناس في الفئة العمرية 16-34 يستخدمون الإنترنت بصفة منتظمة. سبعة وتسعون في المائة من السويديين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت عبر هواتفهم المحمولة. وتحتل السويد المركز الثالث في مؤشر الجاهزية الشبكية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتحل في المركز الخامس في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة.

حقوق الطبع والنشر والإبداع

إن اتساع نطاق شبكة الإنترنت وتزايد استخدامها قد ترتب عليه مشاركة الملفات، وثار نتيجةً لذلك الكثير من الجدل حول انتهاك حقوق الطبع والنشر للكتب

تعرف على المزيد

أمناء المظالم

تتبع السويد تقليد أمناء المظالم منذ عام 1809. وفي الواقع فإن كلمة أمين المظالم ombudsman مشتقة من اللغة السويدية، وهو الشخص الذي يعمل كنائب. عندما بدأ هذا التقليد، تقرر وجوب إنشاء مؤسسة مستقلة عن الملك هدفها التأكد من الامتثال للقوانين والتشريعات. وتم تعيين أول أمين مظالم برلماني في عام 1810، ولا تزال نفس المبادئ الأساسية تسري حتى يومنا هذا.

أمين المظالم البرلماني

يتعامل مع الشكاوى التي يقدمها أي فرد يشعر بأنه هو أو أي فرد آخر قد تعرض لسوء المعاملة من قبل سلطة عامة أو موظف بالخدمة المدنية. ولا يُشترط أن يكون ذلك الفرد مواطنًا سويديًا أو في عمر معين؛ فيمكن حتى للأطفال تقديم الشكاوى.

قاضي القضاة

يشرف على عمل الوكالات الحكومية والمحاكم بالنيابة عن الحكومة.

مكتب التحقيق في شكاوى المساواة

يعمل على مكافحة التمييز ويدعم حصول الجميع على حقوق وفرص متساوية، وذلك بشكل رئيسي من خلال التأكد من الالتزام بقانون مناهضة التمييز.

مكتب التحقيق في الشكاوى الصحفية

يُعنى هذا الكيان غير الخاضع للحكم السياسي بتطبيق أخلاقيات الصحافة. وبعد إجراء التحقيق، ربما يقوم بتمرير القضية إلى مجلس الصحافة السويدي لاتخاذ إجراءات إضافية.

مكتب التحقيق في شكاوى المستهلكين

يتأكد من التزام الشركات بقوانين سلامة المنتجات والتسويق. ومن سلطاته التدخل ضد الإعلانات المضللة والبنود والشروط المجحفة، والمعلومات غير الصحيحة حول الأسعار إلى جانب المنتجات الخطرة.

الإعانة المفتوحة

خلال مساعيها الرامية لكسب الثقة في الإعانات الحكومية وأنشطتها الإنسانية، أطلقت وزارة الخارجية بالتعاون مع Sida (وكالة التعاون الإنمائي الدولية السويدية) موقع www.openaid.se في 2011. حيث يقدم الموقع البيانات الحكومية الرسمية بشكل مُرتب بحيث يمكن الوصول إليها ودراستها بسهولة من قبل

الأفراد والمنظمات غير الحكومية ومتلقى الإعانات والمسؤولين. والهدف هو إضفاء المزيد من الشفافية والانفتاح على الجهود الإنسانية وحث المؤسسات الأخرى على زيادة الشفافية والانفتاح تجاه الجمهور. وهذه المبادرة هي جزء من حركة أكبر توفر الوكالات الحكومية السويدية بمقتضاها واجهات اتصال أكثر انفتاحًا لبياناتها. ■ www.openaid.se

الصورة: © LENA GRANEFELT / AGENT MOLLY & CO / IMAGEBANK.SWEDEN.SE



مثل الاطفال المنتدب يحمي حقوق الاطفال ومصالحهم.

روابط مفيدة

www.beo.skolinspektionen.se ممثل الأطفال والتلاميذ

www.datainspektionen.se روابط أخرى مفيدة

www.manskligarattigheter.gov.se الموقع الحكومي لحقوق الإنسان.

www.naturvardsverket.se الوكالة السويدية الوطنية لحماية البيئة

www.regeringen.se المصالح الحكومية السويدية

www.rsf.org مراسلون بلا حدود

www.sr.se الراديو السويدي

www.svt.se التلفزيون السويدي

www.tu.se الجمعية السويدية لمحربي الصحف

حقوق الطبع: نُشر من قبل المعهد السويدي؛ أيلول/سبتمبر (September) 2016 FS 9

جميع المحتويات محمية بواسطة قانون حقوق التأليف والنشر السويدي. ويمكن إعادة نسخ النص أو نقله أو عرضه أو نشره أو بثه في أي وسيلة إعلامية مع الإشارة إلى sweden.se/ar. ولكن يحظر استخدام أي صور أو رسوم توضيحية.

المعهد السويدي (SI) The Swedish Institute (SI) : وكالة عامة يعمل على تعزيز الاهتمام والثقة في السويد على الصعيد العالمي. ويسعى المعهد إلى إقامة التعاون والعلاقات الدائمة مع الدول الأخرى من خلال التواصل الاستراتيجي والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والأعمال.

للمزيد من المعلومات عن السويد: يرجى مراجعة الموقع sweden.se/ar أو السفارة أو القنصلية السويدية في بلدك أو مراسلة المعهد السويدي على العنوان التالي: Box 7434, SE-103 91 Stockholm, Sweden الهاتف: +46 8 453 78 00 البريد الإلكتروني: si@si.se

www.si.se www.swedenbookshop.com www.swedenabroad.com

